يسرّني أن أرحّب بكم في الجلسة الافتتاحية لورشة عمل مشروع INECO . هذه الورشة التي كان منوي انعقادها خلال شهر حزيران الفائت لولا احداث نهر البارد المؤلمة و التي انتهت أخيرا" على خير بعد الانتصار الساحق لجيشنا الباسل على الارهاب المتربّص ببلدنا الحبيب لبنان.

و لكن ما انعقاد هذا الاجتماع اليوم و حصول ورشة العمل هذه الاّ الدليل القاطع و التأكيد على أن شرايين لبنان ما زالت تنبض بالحياة و لن تتوقف و انّ شعبه بارادته و توحيده سوف يتفوّق على جميع الأزمات و الصعاب.

و لا بدّ لي في هذه المناسبة من توجيه شكر صادق و خاص للاتحاد الأوروبي الذي لم ينقطع عن تقديم الدعم و المساعدة

للبنان على جميع الصعد من خلال رعايته و تمويله لعدّة مشاريع دراسات و بحوث و ورش عمل تشمل قطاعات أساسية مثل و البيئة و الموارد المائية و الصناعة و الطاقة و تطوير الادارة و غيره من المسائل الحيوية. و الهدف من هذا الدعم مساعدة لبنان و تطوير سبل و مستوى العيش فيه و تمكينه من قبول التحديات و استعادة دوره الريادي و الفعال في محيطه الجغرافي الطبيعي مع مجموعة جيرانه في البحر الأبيض المتوسط .

مشروع INECO الذي لشركتنا، شركة استشارات و تطوير شرف تمثيل لبنان فيه يهدف الى: ابراز الأدوات

الاقتصادية و المؤسساتية لادارة الموارد المائية المستدامة في منطقة المتوسط.

هو مشروع عمل تعاوني مدعوم من المفوضية الأوروبية عبر برنامج العمل الاطاري السادس و يتطرق الى أولوية "الاجراءات الخاصة لدعم التعاون الدولي (برنامج التعاون الدولي INCO) – دول الشراكة المتوسطية (MPC)".

يجمع اتحاد INECO أربع عشرة مؤسسة من عشر دول متوسّطية و هم (اليونان، فرنسا، ايطاليا، قبرص، تونس، مصر، لبنان، سوريا، الجزائر و المغرب) بما في ذلك مؤسسات عامة (6) و خاصة (7) و منظمات دولية (1).

يهدف مشروع INECO الى ادخال مقاربة متعددة المواضيع لادارة المياه مستندا" الى دمج ثلاثة مظاهر: البيئة، و الاقتصاد ، و المجتمع . سيناقش مشروع INECOالمشاكل المشتركة خلال عملية صنع القرار و نقاط العجز في هيكليات الادارة الحالية في الدول المحيطة بحوض البحر المتوسّط.

تتركّز الأبحاث حول الوسائل المؤسساتية و الاقتصادية البديلة القادرة على تعزيز العدالة و الفعالية الاقتصادية و القدرة على الحفاظ على التوازن البيئي ضمن أبعاد المشاطرة و التوجيه المتعلقة بادارة موارد المياه.

و لما كان مشروع INECO يتطلّب من أجل تطبيقه انتقاء منطقة حوض مائي في لبنان أو اعتماد لبنان بكامله كحوض مائي ، تمّ اختيار منطقة حوض نهر الدامور المائي كنموذج لهذه الغاية. لأنّ نهر الدامور مورد اجتماعي اقتصادي حيوي، و تستخدم مياهه لتخزين مياهي الشفّة و الرّيّ. و قد نشأت في خلال السنوات الماضية نزاعات بين مستخدمي المياه في المناطق الواقعة في أعلى و أسفل النهر ، في حين تدنت نوعية مياهه تدنيا" ملحوظا" نظرا" للسّبل المستخدمة في التخلّص من الفضلات الصناعية و المياه المبتذلة. ان منطقة السعديات التابعة لقرية الدامور ليست موصولة بشبكة للتزويد بالمياه؛ و يتمّ استخدام الآبار الخاصة استخداما" مبالغا" فيه

لتأمين الحاجات الأساسية من المياه. و يؤدّي هذا الأمر، بالاضافة الى المبالغة المتنامية في استغلال آبار مصلحة مياه بيروت، الى زيادة الضغوط على موارد المياه الجوفية المتوفّرة.

سيركّز مشروع INECO في حوض نهر الدامور على المشكلة الأساسية في ادارة المياه المتعلّقة بانخفاض الكمّيّة الاجمالية للمياه السطحيّة و الجوفيّة ذات النوعية المناسبة المطلوبة للايفاء بحاجات الاستخدام المنزليّة و الزراعية و الصناعيّة.

هناك مسببات عدة للمشكلة الأساسية، مثل تصريف مياه الصرف الصناعية و المنزلية في النّهر، و التوزيع غير

المنظّم لكمّيات المياه السطحيّة، و تسرب مياه البحر الى المياه الجوفية نتيجة المبالغة في استغلال الموارد.

من هنا تهدف ورشة العمل التي تلي هذا الافتتاح الى تقوية الروابط بين فريق البحوث التابع لمشروع INECO و الأطراف المعنيين المحليين في الدامور عبر التالي :

1. **مناقشة مشكلة ادارة المياه الأساسية التي تعانيها المنطقة؛**
2. **تعزيز تطوير عملية يكتسب فيها كل من المساهمين فهما" أفضل و تبصرا" حول رؤية المشاركين للمشكلة؛**

3. تحفيز الأطراف المعنية على المشاركة في تحديد ، و تعريف و تقدير الوسائل المؤسساتية و الاقتصادية البديلة للتخفيف من حدة المشكلة .

سوف تكون ورشة العمل بمثابة منبر لمناقشة المشاكل و التحديات التي تواجهها الأطراف المعنية.

و ستتيح للمشاركين الفرصة لمشاركة تجاربهم و معارفهم و أفكارهم و توجهاتهم و آمالهم و مخاوفهم و آرائهم و قيمهم.

أيّها الحفل الكريم ،

لقد أصبحت مسألة المياه و الموارد المائية في العالم من أهم معضلات و تحديات القرن الواحد و العشرون بجميع البلدان و خاصة بلد أفريقيا و منطقة الشرق الأوسط . فلبنان لا يشذّ عن هذه القاعدة و هو البلد الذي ما زال يتمتع بنسبة مميزة عن جيرانه و أصبح موضوع تجاذب و طمع يحتم علينا اذا أردنا المحافظة على رصيدنا من الذهب الأزرق ، أن نحسّن و نطوّر ادارة مواردنا المائية و نؤمّن لها الأطر التطبيقيّة اللازمة لحمايتها و الكفيلة باستدامتها.

و شكرا".